"الثورات المحلية"

أولا: أوضاع الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 18م

أة. بعارسية صباح

1. الأوضاع السياسية:

استكملت الجزائر استقلالها سنة 1792م باسترجاع وهران من الإسبان، بعد صراع دام حوالي ثلاثة قرون. وكانت الجزائر تُحكم بنظام من نوع خاص، أهم ميزاته أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية (تمثلت في لجوء الداي للعلماء لحل المشاكل العويصة (دور استشاري)) والصبغة العسكرية (تمثلت في الديوان الذي كان يعين الداي أو يعزله). وكان حكما جماعيا شوريا في القمة، وفرديا مطلقا في القاعدة (البايات وأعوانهم والقياد والمشايخ). والباي مسؤول عن استتباب الأمن في بايلكه، وإبقاء السكان في حالة خضوع وطاعة. فكان يُرحِّل بعض العائلات ويشتت قبائل بأكملها، ليضمن الهدوء ويتجنب الثورات. وكان الداي يرسل له سنويا حامية من العساكر لإخماد الفتن.

وقد ميّز نظام الحكم كثرة تعاقب الحكام وتمردات داخل الجيش. عدا فترة البايلربايات (1519-1587م) وفترة الباشوات (1587-1659م)، فإن أغلب حكام الجزائر انتهت فترات حكمهم بالاغتيال أو الإعدام أو العزل، خاصة منذ أواخر القرن 18م. فقد اغتيل عدة دايات من أصل ثمانية (الداي مصطفى (1805م)، الداي أحمد (1808م)، الداي علي الغسال (1809م)، الداي محمد (1814م) والداي عمر آغا (1817م)). حتى البايلكات عرفت عمليات العزل والإعدام، إذ كثير من البايات لم تتجاوز فترة حكمهم بضعة شهور، فمثلا بايلك الشرق، وهو من أهم البايالك تعاقب على حكمه 17 بايا بعد مقتل صالح باي (1792م)، أُعدم أغلبهم على يد الحامية العثمانية بأمر من الداي. وصاحب هذا حدوث اضطرابات وتمردات في الجيش.

وكانت القيادات المحلية قد تعززت في القرن 18م، والدليل تغيير ميزان القوى داخل الديوان. لقد أصبح النفوذ الحقيقي بيد الأشخاص الذين كانوا باتصال دائم مع الداخل؛ كآغا العرب قائد الجنود غير الأتراك وخوجة الخيل المكلف باستخلاص الأعشار عينا، وبالتالي التموين. تصاعد نفوذ باي قسنطينة وباي الغرب على مستوى القطر كله، إلى حد أن المواجهات التي كانت تقع بين الأول وباي تونس، وبين الثاني وسلطان المغرب الأقصى تشبه في دوافعها ونتائجها الحروب الصنهاجية شرقا أو الزناتية غربا.

وذلك راجع إلى مستوى الاستقلال الفعلي الذي أصبح يتمتع به كل باي بالنسبة للداي الذي كان له حق النظر في شؤونهما.

كما لم يتحكم الباي في دواخل البلاد إلا جزئيا، وهذا منذ القرن 17م، حسب ما جاء في مصادر محلية وبناء على المعلومات التي دوّنها العياشي (1628–1679م) في "رحلته"، فإن المد العثماني وصل عسكريا لبسكرة وروحيا لورقلة، إذ سمع العياشي إمام هذه البلدة يدعو في خطبة الجمعة للسلطان الخاقان محمد بن إبراهيم بن مراد (1648–1687م). ويظهر من "الرحلة" أن أجزاء كبيرة من البلاد كانت مستقلة لا تخضع للحكام العثمانيين، بل كانت تحت تصرف أمراء محليين.

2. الأوضاع الاقتصادية:

إن أسلوب الحياة وشروط المناخ وطبيعة التضاريس في الجزائر أدت إلى اقتصاد مغلق، ضئيل المردود وقليل الإنتاج، وأصبح في مطلع القرن 19م لا يتعدى تلبية سد حاجيات السكان وإمداد البايلك ببعض المحاصيل، يستهلك جزء منها في المدن ويُصدّر جزء آخر للخارج مقابل استيراد المواد المصنعة من أوروبا.

وكان الاضطراب والفوضى، نتيجة الصراع على الحكم للتمكن من جمع الأموال، إضافة لتناحر القبائل لأتفه الأسباب، قد عرّض المحاصيل والمواشي للضياع وقضى على خيرة أبناء المجتمع المشكلين لليد العاملة. وعملت السلطة السياسية بذلك، دون وعي منها، على تجميد عمليات الإنتاج. ضف لهذا عدم الاهتمام بالشؤون الاقتصادية، فكانت الزراعة تنمو طبيعية دون الاستفادة من التجديد والتطور، وكانت التجارة الخارجية في الشمال من اختصاص اليهود الأوروبيين، أما الصناعة فكانت تقليدية بدائية، لم تعرف التطور بسبب الانغلاق على النفس الناتج عن العداوات الأوروبية المستمرة.

ونتيجة لهذا الوضع غابت التنمية الاقتصادية، وكانت أموال الضرائب تُدفع كمرتبات للجيش. كما عرفت الزراعة تدهورا من جهة ثانية بفعل الكوارث الطبيعية (جراد، جفاف...). وأمام تمادي الحكام في سياستهم هذه، انفلت الأمر منهم، وازدادت الأوضاع سوءا وحركية السكان ضعفا وحالة الجيش تدهورا، خاصة مع انتهاج أواخر الدايات (بابا حسان (1791–1798م) والداي مصطفى باشا (1798–1805م) لأسلوب جديد في التعاملات التجارية، يرتكز على تصدير أكبر قدر من المحاصيل الزراعية للخارج عن طريق الشركات الأوروبية والمحتكرين اليهود، ما أحدث اضطرابات خطيرة بعد معاناة السكان من قلة كميات القمح، وهي الغذاء الأساسي لهم.

وكانت التجارة بنوعيها؛ الداخلية والخارجية، تحتل مكانة مرموقة وكانت من أهم عناصر الثروة في البلاد، لكن جزءا هاما منها كان بين أيدي الأجانب يعبثون به كما شاءوا ويستغلونه لتطوير بلدانهم. كما أن الجزء الآخر كان لا يحظى بالعناية اللازمة لينمو ويتطور. كما أن استبدال الشيوخ، إلى جانب الغلو في فرض الضرائب، من الأسباب الرئيسية لقيام التمردات التي أدت إلى انهيار التجارة الخارجية بصفة خاصة، لأنها شلّت السواعد المنتجة أو قضت عليها، كما قضت على الزرع في طريقها وأضعفت قوة الاستهلاك في البلاد.

كما كان أمناء الحرف ألزموا الصناع بدفع الضرائب، لأن كل نقابة مهنية كانت ملزمة بتزويد السلطة الحاكمة بمبالغ مالية تحدد مسبقا، بدون اعتبار لنسبة الأرباح ومبلغ الفائدة. كما كان كل دكان، بغض النظر عن إمكانياته، مُطالب بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيما، وأحيانا كان يفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة بدون مقابل، مثل حدادي مليانة الذين كانوا مطالبين بإمداد الأوجاق بما يحتاجه من أسلحة وسروج وألجمة مجانا، نظير السماح لهم بمزاولة مهنهم وبيع منتوجاتهم.

لهذا كان الاقتصاد الجزائري في بداية القرن 19م يعبُر أزمة حادة، تضاعف تأثيرها بتوالي سنين القحط والجفاف الذي عم مختلف مناطق البلاد. والأزمات الزراعية الدورية ليست جديدة، ولكنها تواكبت في هذه الفترة مع أزمة ذات جذور أعمق ممثلة في البنية الإنتاجية والهيكلة التسويقية للإنتاج. حدث هذا في الوقت الذي سجل فيه ظهور بدايات للرأسمال "الوطني"، مما أدى إلى ظهور توترات واختلالات في الحركة الاقتصادية التي لا تزال تحكمها قوانين الاقتصاد المعاشي، التي أصبحت غير ملائمة للوضعية الاقتصادية الجديدة التي بدأت ترتسم في الأفق كنتيجة من نتائج الانفتاح المحدود في اتجاه الرأسمالية. وسيشكل هذا العنصر عاملا من عوامل الضغط القوية على الحركة الاقتصادية في البلاد، خاصة بعد سنة 1814م.

3. الأوضاع الاجتماعية:

انقسم سكان المدن إلى مجموعات طائفية وحرفية، نجد في أعلى السلم الاجتماعي الأقلية العثمانية (التركية)، ثم الكراغلة ثم الحضر (البلدية) بما فيهم الأندلسيين والأشراف، ثم البرانية (البساكرة، الجيجليون، الأغواطيون، الميزابيون، القبايل، الوصفان (الزنوج)) واليهود والدخلاء (التجار والقناصل ورجال البعثات الدينية والإرساليات التبشيرية والأسرى المسيحيين). أما الريف فوُجد فيه المتعاملون مع الحكام من عشائر المخزن، والخاضعين لرجال البايلك، وهم قبائل الرعية والمتحالفين (الأحلاف) أو الممتنعين عن نفوذ البايلك، وهم بقية السكان الموجودين في المناطق الجبلية أو النائية.

وتسببت سياسة العثمانيين تجاه الجزائريين في تهميش، ففسد النظام وانعزل عن المجتمع. كما عمل الحكام على سياسة التفرقة وإثارة دواعي التنافس بين الأسر ورؤساء القبائل والعشائر في الريف، أما في المدن فكان هذا حضري وهذا بدوي، وهذا براني وهذا تركي، وهذا عربي... وهي سياسة انتهجها الحكام اتقاء لشر الثورات والعصيان.

ذكر أحمد باي الشرق (1826–1837م) في "مذكراته" أن "الحرب هي عادة الأعراب، وإن الذي يريد حكمهم يتحتم عليه إبقاؤها بينهم، والتحريض على المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس. أما عن أوضاع السلم، فإنها تقارب بين العرب وتوحدهم حول غرض واحد. وهذه حالة لا ينبغي أن يطمئن إليها من كان يريد السيطرة عليهم"، إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرجال كالإخوة ويجدون أنفسهم مُنَظمين للقيام بالثورة. وعلى العكس فإذا وجدت الحرب أو العداوات بينهم، فإن من يريد حكمهم يكون دائما متأكدا من إيجاد الأنصار. ولا شك أن الحروب بين القبائل تساهم في تخريب البلاد وتعطيل النمو الاقتصادي. وكان الولاة يدركون ذلك لكنهم كانوا في حاجة لتلك المنافسات بين الأعراش. وهذا التخوف من السكان هو الذي حال دون اندماج "الأتراك" في المجتمع الجزائري، وأدى لابتعاد الناس عنهم معتبرين إياهم أجانب، حاقدين عليهم خاصة بعد ما فرضوه من ضرائب.

كما تضاءل سكان المدن وتناقص سكان الأرياف منذ أواخر القرن 18م، ما تسبب في ضعف قوة الأوجاق وتناقص البحارة والحرفيين والصناع، وافتقار الأرياف لليد العاملة في الفلاحة. ومرد ذلك لسوء الحالة الصحية بسبب انتقال الأمراض من الجوار وعن طريق البحر، فانتقل للجزائر وباء الكوليرا والتيفوس والجدري والطاعون والدمل والسل. وانتقلت هذه الأمراض عن طريق توافد التجار والبحارة والحجاج والطلبة من المشرق.

كما تعرضت الجزائر لأمراض وأوبئة دوريا، أحدثت خسائر مهولة. وكان السكان ينسبون هذه الظواهر المريعة إلى مرض الطاعون الذي وقفت السلطات المحلية عاجزة أمامه، لا تقوى على اتخاذ أي تدابير وقائية بسبب اختلاف بين رجال الدين، فيما يتعلق بمعاملة المصابين ومعالجتهم. فمنهم من يدعو إلى الاحتراز "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة..." (سورة البقرة، الآية 195)، ومنهم من يدعو إلى التوكل على الله وعدم الاحتراز "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا..." (سورة التوبة، الآية 51).

وكانت هذه الأوبئة الدورية تتكرر كل 10 أو 15 سنة، وأحيانا كانت تستمر لبضع سنوات كما حدث طيلة أعوام 1784–1798م. كما عرفت الجزائر وباء الطاعون سنة 1793م، وآخر سنة 1799م، وكان آخر وباء اجتاح البلاد سنة 1816م، ولم يختف إلا سنة 1822م.

كما أن المجاعة والجراد أصابا الجزائر، كان ينتج عنها ارتفاع الأسعار في كامل البلاد حتى بلغ ثمن الصاع من القمح، في إحداها، 15 فرنكا (كان قبل الجائحة لا يزيد عن الفرنك الواحد)، وأكل الكثير من الجزائريين الميتة. هذه الكوارث أدت لنقصان في الإنتاج وتقهقر لمختلف النشاطات، الأمر الذي أثّر على التجارة الخارجية. وهذه الكوارث الطبيعية أفقرت الأغنياء وزادت في عذاب الفقراء. وكان تدهور الأوضاع الصحية، إضافة للكوارث الطبيعية (زلازل، فيضانات، جفاف...) وانعدام سياسة صحية، كل هذا كان يُشعر فئة الفلاحين بالغبن والجور والظلم مقابل رفاهية العنصر العثماني، وأنها (فئة الفلاحين) من الدرجة الثانية، مهمتها دفع الضرائب المتزايدة التي أثقلت كاهلها.

وسبب ذلك أن البايلك لم يستطع التحكم في احتياطي الحبوب، ما اضطر السلطة استيراد كميات ضخمة من الحبوب بأثمان مرتفعة من موانئ البحر الأسود أثناء مجاعة عامي 1805م و1809م، وهذا لتواطؤ الحكام مع التجار الأجانب نظير نيلهم الهدايا والترضيات. إن الأزمة الديموغرافية لم تكن أزمة عرَضية وإنما كانت إحدى عناصر الضعف الرئيسية الكامنة في المجتمع الجزائري.

كما انقاد كثير من الجزائريين للشعوذة، وصاروا يؤمنون بالخرافات التي نشرها كثير من رجال الطرق الصوفية باسم الدين. لم تحارب السلطات هذه الأوضاع، فاستفحل أمرها وصارت مبعثا للقلاقل والفوضى. كذلك رجال الدين لم يستغلوا مكانتهم للقضاء على الشعوذة، وكانت المرأة عضوا غير فعالا في المجتمع. كما غاب عن الجزائر التمدن، إذ لم يعرف الجزائريون المطبعة وكانت الفنون الميكانيكية والمهن الحرة من اختصاص اليهود.

المراجع:

بلحميسي مولاي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

بوجلال قدور: مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات 1671-1830م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: دحو فغرور، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2016-2017.

الزبيري العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830، الطبعة 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، جزء 4، طبعة 8، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ: العهد الرابع: العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة– المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة 2، الدار البيضاء، المغرب– بيروت، لبنان، 2009.

قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500–1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

Emerit Marcel: "Les mémoires d'Ahmed bey dernier bey de Constantine", in Revue Africaine, 1er et 2ème trimestre 1949, tome 93, A. Jourdin Libraire-Éditeur, Alger.